

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة احمد دراية أدرار- الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

وبالتعاون مع

مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي

ملتقى دولي حول:

إدارة الازمات في الوطن العربي – الواقع والتحديات-

يومي 09-10 ديسمبر 2015

❖ الاسم و اللقب: الدكتور لعلا رمضاني استاذ محاضر أ

عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير- جامعة عمار ثليجي الاغواط

- الهاتف: 0795571642 - البريد الإلكتروني: l.ramdani@yahoo.fr

❖ الاسم واللقب: أم الخير البرود

الرتبة العلمية: طالبة دكتوراه مالية وبنوك وأستاذة مؤقتة

جامعة علي لونيبي - البليدة - 2-

- الهاتف: 0657069233 البريد الإلكتروني: mm.elbaroud@gmail.com

عنوان المداخلة:

دور مؤشرات الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المالية - طريقة CAMELS-

ملخص البحث:

تعتبر الأزمات المالية حلقة من سلسلة الأحداث التي تشهدها اقتصاديات دول العالم خلال السنوات الأخيرة بشقيه المتقدم والنامي، حيث تعددت اساليب وطرق علاجها باختلافها، وبحكم تخصصنا في المالية والبنوك قمنا في ورقتنا البحثية، بإبراز أهمية نظام CAMELS، كمؤشر للإنذار المبكر لازمة المصرفية .
الكلمات المفتاحية: الازمات المالية، مؤشرات الانذار المبكر، طريقة CAMELS.

مقدمة:

يحيل مفهوم الأزمة إلى دلالات ومعان عدة، تتباين وتختلف بحسب زوايا المقاربة ونوعية الأزمات نفسها، وبحكم تخصصنا في مجال المالية والبنوك، سنعالج موضوع الازمات المالية باعتبارها ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام، ترجع أسباب ذلك إلى أن آثارها السلبية كانت حادة وخطيرة، هددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي لكثير من الدول، إضافة إلى انتقال عدواها لتشمل دولا أخرى نامية ومنقدمة على حد سواء نتيجة العولمة المالية. ونظرا للمكانة التي يحتلها القطاع المصرفي في النظام الاقتصادي، لذلك يعتبر تقييم أداء البنوك وإخضاعها لعملية الرقابة والإشراف والمتابعة عملية أساسية وضرورية لاستمرار نشاط البنك ولمواجهة التغيرات والتحديات المستمرة، خاصة بعد أن شهد العالم أزمة مالية حادة كانت البنوك أحد العوامل التي ساهمت في تفاقمها وانتشارها .ويهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على مؤشر CAMELS الذي يستعمل للتقييم أداء البنوك، حيث تسمح هذه الأخيرة باكتشاف نقاط الضعف في وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل عاصفة تؤدي إلى انهيارها.

من خلال ما سبق ذكره من أهمية لموضوع البحث وحتى تتمكن من تحقيق هدف الدراسة، نطرح إشكالية البحث الرئيسية على النحو التالي: إشكالية هذا البحث:

ما مدى مساهمة مؤشر في CAMELS التنبؤ لحدوث الازمة المصرفية ؟

تأسيسا على الإشكالية المطروحة في هذا البحث، ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور على النحو

الآتي:

➤ **المحور الأول: التأسيس النظري للالتزامات المالية؛**

➤ **المحور الثاني: مؤشرات الإنذار المبكر - طريقة CAMELS -؛**

➤ **المحور الثالث: علاقة الازمة المصرفية بمؤشرات الانذار المبكر (CAMELS) .**

المحور الأول: التأسيس النظري للالتزامات المالية

تعرضت الكثير من الدول سواء المتقدمة أو الناشئة منها ، وبدرجات متفاوتة خلال السنوات الماضية للعديد من الأزمات، والتي شكلت اختلالات حادة ومفاجئة في التوازنات الاقتصادية. كما شملت بعضها منطقة معينة أو العالم كله، وقد تراوحت هذه الأزمات بين أزمة نقدية، بنكية...إلخ.

المطلب الأول: مفهوم الأزمات المالية، أسبابها وتصنيفاتها

تعد الأزمات المالية من أكثر المواضيع تداولاً نظراً لطبيعتها وارتباطها المباشر باقتصاديات الدول.

أولاً: مفهوم الأزمات المالية وخصائصها

1- مفهوم الأزمات المالية: هناك عدة تعاريف للأزمة فكل باحث يعرفها حسب فهمه وتفسيره لها، فهناك من يعرفها بأنها:

"تلك التذبذبات التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية، حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات، وكذلك اعتمادات الودائع المصرفية ومعدل الصرف، ولعلّ هذا الاختلاف في تقدير الظواهر الخاصة بالارتفاع والانخفاض يستلزم فترة طويلة لتفسيرها"¹.

بينما يعرفها البعض الآخر بأنها: "التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو لمجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها فشل النظام البنكي المحلي في أداء مهامه الرئيسية حيث أنّ تدهور قيمة العملة وأسعار الأسهم ينجم عنه آثار سلبية على قطاع الإنتاج والعمالة، وبالتالي إعادة توزيع الدخل والثروات فيها بين الأسواق المالية الدولية"².

كما يمكن تعريفها بأنها: "انهيار الأسواق المالية مصحوب بفشل عدد كبير من المنشآت المالية وغير المالية، مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي"³.

2- خصائص الأزمة المالية: هناك مجموعة من الخصائص تشترك فيها كل الأزمات مهما اختلف شكلها، يمكن أن نلخص بعضها فيما يلي⁴:

- التعقيد والتشابك والتداخل في عناصرها وأسبابها وقوى المصالح المؤيدة أو المعارضة لها؛
- المفاجأة واستحواذها على بؤرة الاهتمام لدى المنشآت والأفراد؛
- نقص المعلومات وعدم دقتها؛
- يمثل مصدر الأزمة تحولا أساسيا في أحداث متشابكة ومتصارعة؛
- تسبب في بدايتها صدمة ودرجة عالية من التوتر، مما يضعف امكانية الفعل المؤثر والسريع لمجابهتها في حينها؛

- تصاعدها المفاجئ يؤدي إلى درجة عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة، نظراً لأن ذلك يتم تحت ضغط نفسي عالي، في ظل ندرة المعلومات أو نقصها؛

- تمثل الأزمة تهديداً لحياة الإنسان، وممتلكاته ومقومات البيئة فإن طبيعة مجابهتها واجبا مصيرياً؛

- تستوجب مواجهة الأزمات درجة عالية من التحكم في الطاقات والامكانيات وحسن توظيفها، في إطار مناخ تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة؛

- تشكل تهديداً للمبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام، الأمر الذي يضاعف من صعوبة اتخاذ القرار، ويجعل من أي قرار ينطوي على قدر من المخاطر.

¹ منير ابراهيم الهندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف، مصر، 1997، ص 5.

² ابراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري- نظرة عامة-، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر حول: "الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية"، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 1-2 أبريل 2009، ص 6.

³ يوسف بومدين، ادبيولوجية الاقتصاد الإسلامي وادبيولوجية الاقتصاد الرأسمالي في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية أهم نقاط الالتقاء والاختلاف، مجلة دراسات، جامعة الأغواط، العدد 16، ديسمبر 2011، ص 159.

⁴ كمال رزيق وحسن توفيق، الجوانب النظرية للأزمة المالية، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول: "تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، الأردن، 10-11 نوفمبر 2009، ص 4-5.

ثانياً: تصنيف الأزمات المالية

لقد اختلفت التصنيفات التي يمكن تقديمها للأزمة المالية باختلاف المعايير التي تستعمل في ذلك، ونقدم هنا أهم التصنيفات، وهي:

1 - حسب دورة حياتها: هذا المعيار يقسم الأزمات المالية حسب المرحلة التي تمر بها من النشوء إلى الاختفاء، وهي¹:

1-1 - مرحلة الميلاد: في هذه المرحلة تبدأ الأزمة بالظهور لأول مرة حيث يكون هناك شيء ما مبهم يُلَوِّح في الأفق، وينذر بموقف غير محدد المعالم، أو الاتجاه أو الحجم أو المدى الذي سيصل إليه ويرجع هذا إلى اتساع نطاق المجهول في الأزمة، وغياب الكثير من المعلومات حول أسبابها وقوة الدفع المولدة لها، وهنا سيصبح من الممكن اكتشاف العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى الأزمة، والتحصير والاستعداد بما يكفل الحيلولة دون حدوثها.

1-2 - مرحلة النمو والانتعاش: فيها يتعاضد الإحساس بالأزمة ويشعر بها الكثيرون، ولا يستطيع متخذ القرار إنكارها نظراً لوجود ضغط مباشر، فضلاً عن دخول أطراف جديدة إلى مجال الإحساس بالأزمة سواء لامتناد خطرها إليهم أو لخوفها من نتائجها، وهنا على متخذ القرار التدخل لإفقادها روافدها المحفزة والمقوية لها.

1-3 - مرحلة الانفجار: تصل الأزمة إلى هذه المرحلة عندما يخفق متخذ القرار في التعامل مع العوامل التي حركت الأزمة، والمتغيرات التي سببت حدوثها، وفي هذه المرحلة تصل إلى أقصى قوتها وعنفها، حيث تنفجر مولدة طاقة ضخمة ذات أبعاد مختلفة، ويصعب حصرها وحتى قياس حجمها.

1-4 - مرحلة النقل: عندما يتم مجابهة الأزمة بعد انفجارها، للتخفيف من أضرارها والتقليص من شدة آثارها، تبدأ في الانحصار والتقلص وتفقد جزءاً هاماً من قوة الدفع لديها.

1-5 - مرحلة الاختفاء: تصل الأزمة إلى هذه المرحلة عندما تفقد بشكل شبه كامل قوة الدفع المولدة لها، أو لعناصرها وجزئياتها التي تنتمي إليها، ومن ثم تتلاشى مظاهرها وينتهي الاهتمام بها ويختفي الحديث عنها، إلا باعتبارها حدثاً تاريخياً قد انحصر وانتهى.

2 - حسب طبيعتها: وفقاً لهذا المعيار هناك أنواع مختلفة للأزمة المالية منها²:

1-2 - أزمة سوق المال: تنجم هذه الأزمة كنتيجة لارتفاع أسعار الأصول ارتفاعاً يفوق القيمة العادلة لهذه الأصول وبصورة غير مبررة، وهذا الارتفاع يعرف بظاهرة الفقاعة، أي عندما يكون الدافع للشراء هو تحقيق الربح الذي ينجم عن ارتفاع الأسعار، وليس عن قدرة هذه الأصول على تحقيق الدخل. وعليه يحدث هذا النوع من الأزمات عندما يتعاضد الاتجاه نحو بيع الأسهم (التي تعبر عن هذه الأصول)، فتبدأ الأسعار في التراجع والهبوط، وتحدث حالة الانهيار، وتمتد آثار ذلك إلى أسعار الأسهم الأخرى، وهذه الآثار تشمل صناعة واحدة أو ربما تمتد أيضاً إلى الصناعات الأخرى.

2-2 - الأزمة البنكية: تنجم هذه الأزمة عندما يواجه البنك ارتفاعاً مفاجئاً وتزايداً كبيراً في الطلب على سحب الودائع، والتي يستخدمها البنك عادة في عمليات الإقراض والتشغيل مع احتفاظه بنسبة محددة من هذه الودائع لتلبية طلبات السحب المعتاد. وبالتالي يواجه البنك أزمة حقيقية عندما يتجاوز الارتفاع المفاجئ والكبير في الطلب على سحب الودائع النسبة المعتادة للسحب، وتعرف الأزمة هنا بأنها أزمة سيولة. وعندما تتفاقم هذه الأزمة وتمتد للبنوك الأخرى تصبح أزمة بنكية في الدولة أو مجموعة الدول. وقد تكون الأزمة البنكية أزمة انتمان أي عندما تمتنع البنوك عن إعطاء القروض ومنحها للزبائن خوفاً من عدم القدرة على تلبية طلبات السحب أو لظرف ما طارئ.

2-3 - أزمة العملة أو أسعار الصرف (أزمة ميزان المدفوعات): تنجم هذه الأزمة عند حدوث تغيرات سريعة وكبيرة في أسعار الصرف وبصورة تؤدي إلى تأثير جوهري في قدرة العملة على تأدية دورها كمخزن للقيمة أو وسيط للتبادل. وتحدث هذه الأزمة عندما تقوم السلطات النقدية باتخاذ قرارات تقضي بخفض سعر العملة كنتيجة لعمليات المضاربة، وقد يفود الأمر إلى انهيار جوهري لسعر العملة. ومع أن القرارات المتعلقة بتعويم العملة أو خفض سعر صرفها هي قرارات تتخذها السلطات النقدية للدولة بصورة طوعية، غير أن هذه القرارات تكون قرارات مهمة وجوهريّة في كثير من الظروف، وخصوصاً في حالة قصور تدفقات رأس المال

¹ نفس المرجع، ص 5-6.

² يوسف أبو فارة، قراءة في الأزمة المالية العالمية 2008، على الرابط: <http://www.google.dz/url?sa:> تصفح بتاريخ: 26 ماي 2013.

الأجنبي أوفي حالة وجود تزايد في التدفقات الخارجية. كما يؤدي هذا النوع من الأزمات إلى تأثيرات على القطاعات الأخرى، وإلى تباطؤ النمو الاقتصادي والانكماش، كما يؤدي إلى الكساد.

ثالثاً: أسباب الأزمات المالية

لا يمكن إرجاع الأزمات المالية إلى سبب محدد بعينه بل هناك جملة من الأسباب تتضافر في آن واحد لإحداث أزمة مالية، يمكن تلخيص أهمها في¹:

1- عدم استقرار الاقتصاد الكلي: تعتبر التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية، فهي تؤثر على تكلفة الاقتراض وتؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الدول النامية. ضف إلى أن التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية تعتبر من مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي حيث لعبت دوراً مباشراً أو غير مباشر في حدوث العديد من الأزمات. كما أن الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار يعتبر سبباً مباشراً لحدوث خلل في التبادل التجاري.

2- اضطرابات القطاع المالي: شغل التوسع في منح الائتمان والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانهيار أسواق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية، والذي يتوآكب مع الانفتاح الاقتصادي، التجاري والتحرير المالي غير الوقائي وغير الحذر.

ومن بوادر هذا الاضطراب هو عدم تلاؤم أصول وخصوم البنوك، حيث يؤدي التوسع في منح القروض إلى مشكلة عدم التلاؤم والمطابقة بين أصول وخصوم البنوك خصوصاً من جانب عدم الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة لمواجهة الالتزامات الحاضرة والعاجلة في فترات تكون أسعار الفائدة أكثر جاذبية من أسعار الفائدة المحلية وسعر الصرف الثابت، مما يغري البنوك المحلية بالاقتراض من الخارج.

3- انتشار الفساد المالي والأخلاقي: مثل الاستغلال والكذب والشائعات والغش والتدليس والاحتكار والمعاملات الوهمية، وهذه المواقف تؤدي إلى الظلم، وهو ما يقود إلى تدمير المظلومين عندما لا يستطيعون تحملها، وبالتالي يقود إلى تدمير المدنيين وحدث الثورات الاجتماعية عند عدم سداد ديونهم وقروضهم، كما أصبحت المادة هي سلاح السيطرة السياسية واتخاذ القرارات السيادية في العالم، وأصبح المال هو معبود الماديين.

4- نظام الفائدة: يقوم النظام البنكي الربوي على نظام الفائدة أخذاً و إعطاءً ويعمل في إطار منظومة تجارة الديون شراءً وبيعاً ووساطةً، وكلما ارتفع معدل الفائدة على الودائع، كلما ارتفع بذلك معدل الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد والشركات، والمستفيد هنا، هو: البنك والوسطاء الماليين بينما يقع العبء على المقترضين سواء كان القرض لأغراض الاستهلاك أو لأغراض الإنتاج.

5- نظام جدولة الديون: يقوم النظام المالي والبنكي التقليدي على نظام جدولة الديون بسعر فائدة أعلى، أو استبدال قرض واجب السداد بقرض جديد بسعر فائدة مرتفع، وهذا يلقي أعباء إضافية على المقترض الذي عجز عن دفع القرض الأول، بسبب سعر فائدة أعلى، وهذا ما قد يقوده إلى العجز عن السداد.

6- المشتقات المالية: يقوم النظام المالي العالمي ونظام الأسواق المالية على نظام المشتقات المالية التي تعتمد اعتماداً أساسياً على معاملات وهمية ورقية شكلية تقوم على احتمالات، ولا يترتب عليها أي مبادلات فعلية للسلع والخدمات، فهي عينها المقامرات والمراهانات التي تقوم على الحظ والقدرة، بل أن معظمها يقوم على انتمنان من البنوك بشكل قروض. وتحدث الأزمة عندما تطرأ مستجدات غير متوقعة.

7- سلوكيات مؤسسات الوساطة المالية: من الأسباب كذلك سوء سلوكيات مؤسسات الوساطة المالية والتي تقوم على إغراء الراغبين (محتاجي القروض) مع تطبيق عمولات عالية في حالة وجود المخاطر، والذي يتحمل تبعاتها المقترض في الأخير.

8- وسائل الدفع الإلكترونية: يعتبر التوسع والافراط في تطبيق نظام بطاقات الائتمان بدون رصيد، من أهم الأسباب نتيجة تحمل صاحبها تكاليف عالية، حيث عندما يعجز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية زيد له في سعر الفائدة، وهكذا حتى يتم الحجز عليه أو رهن سيارته أو منزله...إلخ.

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية للأزمات المالية وآثارها:

¹ جمعة محمود عباد، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني، مؤتمر حول: "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي"، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة الجنان، لبنان، 13-14 مارس 2009، ص 7-8.

توجد بعض المؤشرات التقليدية التي يمكن من خلالها التنبؤ بقرب حدوث أزمات مالية منها ما يتصل بالسياسات الاقتصادية الكلية ومنها ما يتعلق بالخصائص الهيكلية للأسواق المالية والنقدية، وذلك للتخفيف من حدة أثارها.

أولاً: المؤشرات الاقتصادية للأزمة المالية:

بالطبع لا توجد مؤشرات واضحة للدلالة على حدوث الأزمات مستقبلاً بشكل يقيني، وإلا أمكن معالجتها بمجرد ظهورها، ومن ثم إمكانية تجنبها، بل هناك مجموعة من المؤشرات الدالة فقط على مواقف تنبؤ بتزايد مخاطر التعرض للأزمات، والمنهج الشائع للاستخدام هو نظام "الإنذار المبكر"، أي تحديد مجموعة المتغيرات الاقتصادية التي يختلف سلوكها في الفترة التي تسبق الأزمة عن سلوكها المعتاد، فمن خلال مراقبة هذه المتغيرات يمكننا التنبؤ بوقوع الأزمة ولو نسبياً.

يتسع نطاق المتغيرات، ويتوقف اختيار بعضها دون البعض الآخر، على فهم أسباب الأزمة، فإذا كان الاعتقاد السائد أن أسبابها مالية، فسوف يعتمد على العجز المالي، الاستهلاك الحكومي، الانتماء البنكي للقطاع العام ... وغيرها، أما إذا كان يعتقد أن مشكلات القطاع الخارجي مسؤولة أكثر من غيرها عن الأزمات، فإن الأولوية سوف تعطى لمؤشرات أخرى مثل: سعر الصرف الحقيقي، ميزان الحساب الجاري، تغيرات معدل التبادل الدولي، تفاوت أسعار الفائدة المحلية وغيرها¹.

ويمكن تصنيف أهم المؤشرات الاقتصادية الدالة على إمكانية تعرض دولة ما لأزمات في سوق الأوراق المالية والعملات في صنفين هما²:

- التطورات في السياسة الاقتصادية الكلية؛

- الخصائص الهيكلية للسوق.

1 - المؤشرات المتصلة بالسياسة الاقتصادية الكلية: ومن بينها:

- ارتفاع معدلات البطالة؛

- ارتفاع معدل الفائدة على الودائع والقروض المحلية؛

- ارتفاع معدل التضخم والمستوى العام للأسعار؛

- ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي قيمة القروض المحلية؛

- انخفاض قيمة الاحتياطي النقدي من العملات الحرة؛

- انخفاض نسبة النمو الاقتصادي بتراجع الناتج المحلي الإجمالي بعد ثبات استقراره؛

- ارتفاع الرقم القياسي للعجز في الحسابات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

2 - المؤشرات المتصلة بالخصائص الهيكلية للأسواق النقدية والمالية:

- تسرب الضعف إلى الجهاز الإداري المنوط به الإشراف على أسواق المال وقطاعات البنوك؛

- غياب الشفافية والإفصاح اللتان يستلزمهما التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية عند عرض القوائم

المالية للمؤسسات الاقتصادية، مما يحجب عن المستثمرين الظروف التي تساعد على تقسيم أصول هذه

المؤسسات، وبالتالي أسواق المال وقطاعات البنوك بصورتها الحقيقية؛

- ارتفاع حجم الديون الخارجية قصيرة الأجل لما لهذه الديون من آثار سيئة على القطاعات المالية بسبب

سهولة دخولها إلى الدولة وخروجها منها، مما يساهم في خلخلة عنصر الملاءة للمؤسسات المالية، ويساهم في

عرقلة قطاع البنوك عن أداء وظائفه التمويلية؛

- سيطرة بعض المؤسسات على الأسواق المالية، وما ينجم عن ذلك من سهولة تحكمها في هذه الأسواق

دخولاً إليها وخروجها منها؛

- تغلب سيطرة صناعات معينة على سوق الأوراق المالية؛

- انخفاض الاكتتاب في أسواق الأوراق المالية.

ثانياً: آثار الأزمات المالية

¹ عبد الحكيم مصطفى الشراوي، العولمة المالية وإمكانية التحكم في عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005، ص 38.
² بندي عبد الله عبد السلام وآخرون، تسونامي الرهن العقاري أزمة مالية عالمية إلى أين وإلى متى؟، ملتقى حول: "الأزمة المالية الدولية تباطؤ الاقتصاد العالمي وآثاره على الاقتصاديات الأورو مغاربية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بجاية، 2009، ص 3.

يؤدي حدوث كل أزمة إلى خلق جملة من الآثار والتي تختلف باختلاف حدة الأزمة واتساعها، نوجز البعض منها، فيما يلي¹:

- حدوث انكماش اقتصادي حاد في الدول التي تعرضت لهذه الأزمة؛
- تناقص التدفقات الرأسمالية إلى هذه البلدان؛
- ارتفاع درجة مخاطر الاستثمار في الأسواق المالية؛
- زيادة النفقات من أجل انقاذ النظام المالي المتدهور؛
- افلاس المنشآت المالية والمخاطر الناجمة عن ذلك؛
- زيادة عدوى انتقال هذه الأزمة إلى البلدان الأخرى؛
- ضياع مدخرات المودعين ومنه النقص في ثرواتهم؛
- ضعف الثقة في النظام البنكي باعتباره وسيطاً بين المدّخرين والمستثمرين؛
- توقف الكثير من المشاريع التي تعتمد في تمويلها على المنشآت المالية المتعثرة، كما أن الكثير من الشركات العاملة لن تجد التسهيلات الائتمانية المطلوبة للحصول على متطلباتها التمويلية، فيرتفع معدل إفلاس الشركات، مما يؤدي إلى ارتفاع البطالة؛
- تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض قيمة الأصول الرأسمالية، مما يدخل النظام الاقتصادي في معضلة، خصوصاً عندما تستخدم هذه الأصول كضمان للقروض البنكية؛
- حدوث عجز في الميزانية العامة للدولة، خصوصاً عندما تتدخل الحكومات في التأمين على الودائع أو تتحمل مسؤولية الوفاء بها؛
- عدم ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد الوطني، فإذا كانت لديهم استثمارات مباشرة أو غير مباشرة في محافظ الأوراق المالية، فإتهم يسارعون إلى سحبها، مما يشكل ضغطاً على العملات الأجنبية، وبالتالي يؤدي إلى تدهور أو إلى انهيار قيمة العملة الوطنية في بعض الأحيان.

المحور الثاني: مؤشرات الإنذار المبكر - طريقة CAMELS -

يعتبر معيار كفاية رأس المال من أهم المعايير المستخدمة في تقييم البنوك كالتالي :
تطبقها البنوك المركزية في تقييم وتصنيف داخلي لفروعها العاملة، وذلك عملاً بمبدأ الرقابة الذي اقرته لجنة بازل على البنوك، وهذا حتى يقوم كل مصرف بتقييم نفسه بنفسه ويقف على حقيقة موقفها المالي قبل أن يتم تقييمه بواسطة السلطة النقدية.

المطلب الاول: نشأة وتطور طريقة CAMELS

بدأ استخدام طريقة (CAMEL) في بداية عام 1980 من طرف من طرف البنك الفدرالي الأمريكي، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر (EWS) ، وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها أمريكا منذ عام 1929، ولقد اثارت نتائج التحليل الذي اجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية هذه الطريقة في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللون الاقتصاديون إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذه الطريقة فيكشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعاً، كما أثبتت الدراسات أيضاً قدرة هذه الطريقة على تحديد درجة المخاطرة بالبنك قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار ، ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تملكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في تقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل ورأى هؤلاء الباحثين ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار (CAMEL) ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها البنك للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو أحد الدعائم الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية².

يعتبر معيار CAMEL من أهم المعايير المستخدمة في تقييم البنوك ومعرفة درجة تصنيفها، وقد بدأ استخدام هذا المؤشر عام 1979، بواسطة خمس جهات رقابية في الولايات المتحدة الأمريكية بما فيها البنك الاحتياطي الفيدرالي، حيث ظل البنك الاحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف البنوك ويمدها بالنتائج، إلى أن تمكنت السلطات

¹ كمال رزيق وحسن توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 9.

² شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات

الرقابية من التنبؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثه في سنة 1998 ،حيث قل العدد في انهيار البنوك إلى ثلاثة بنوك فقط¹.

وقد اضيف في السنوات الاخيرة الى كلمة CAMEL، حرف s، فأصبحت الكلمة هي CAMELS، وهي تعني الحساسية لمخاطر السوق SENSITIVITY to MARKET RISKS نظرا لاستفحال هذا المخاطر، وتعني ايضا عند البعض بانظمة الرقابة الداخلية، ويبدو ان ذلك مسaire لتطورات اتقاقية بازل².

هناك مخاطر عديدة في أنشطة البنوك ومهمة نظم الإنذار المبكر والمؤشرات المالية الرائدة هي توجيه النظر لهذه المخاطر. والاكتشاف المبكر لهذه الأخيرة يساعد واضعي السياسات في اتخاذ إجراءات وقائية لمنع حدوثها أو الحد من الآثار المترتبة عليها بتقليل الخسائر لأدنى حد ممكن إذا لم تكن هناك إمكانية لتجنب هذه المخاطر³.

المطلب الثاني: مكونات هذا النظام

يتكون من ستة عناصر تعمل على تقييم وتصنيف الظروف المالية والتشغيلية للبنك، وتتمثل هذه العناصر في :

كفاية رأس مال Capital adequacy ؛

نوعية الاصول Quality Assets ؛

نوعية الإدارة Management Quality ؛

اداء الربحية Earnings Performance ؛

السيولة Liquidity.

الحساسية لمخاطر السوق SENSITIVITY to MARKET RISKS.

وعند تقييم هذه العناصر يؤخذ بالاعتبار حجم البنك ودرجة تعقيد نشاطاته ومخاطر البنك الكلية ولتوضح ذلك نستعرض أهم مكونات هذا النظام وهي:

1- كفاية رأس المال:

تعني كفاية رأس المال الطرق التي يستخدمه املاك وإدارة البنك في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم رأس المال، ومن الناحية الفنية فان كفاية رأس المال أو مثاليته تعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ويؤدي إلى جذب الودائع ويقود إلى ربحية البنك ومن ثم نموه.

حيث يتوقع من كل بنك أن يحتفظ برأس مال يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر لدى البنك وكذلك الى مقدرة البنك على تعريف، قياس ومراقبة وضبط المخاطر، حيث أن أثر كل من القروض مخاطر السوق، والمخاطر الأخرى على الوضع المالي يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تقييم رأس المال، وان تنوع وحجم المخاطر هي التي تحدد مستوى رأس المال الذي يجب أن يحتفظ به وكذلك المدى الذي يمكن أن يكون حجم رأس المال أكبر من الحد الأدنى المطلوب⁴.

وتكمن اهمية كفاية رأس المال في انها تأخذ بعين الاعتبار المخاطر المالية التي تواجه البنوك،مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة⁵. ويكون التصنيف كما يلي⁶:

- يعني رأس مال قوي بالنسبة الى حجم المخاطر لدى البنك؛

- يعني رأس مال مرضي مقارنة بحجم المخاطر لدى البنك؛

- يعني رأس مال اقل من مرضي ولا يدعم بشكل كامل مخاطر البنك:

ان هذا التصنيف بين الحاجة الى تحسين مستوى رأس المال حتى ولو كان مستوى رأس المال يزيد عن الحد الأدنى المقرر؛

¹ احمد مالك الرشيد، مقارنة بين معياري (CAEL) و(CAMEL)، كادوات حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي، العدد 35، السودان، 2005، ص 12.

² سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة، مكتبة الريام، الجزائر، الطبعة الاولى، 2006، ص 72.

³ عبدالنبي إسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية الرائدة، مجلة جامعة أسبوط، مصر، 2006، ص 08.

⁴ إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، مارس 2006، ص: 23، بتصرف

⁵ احمد طلفاح، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط، افريل، 2005، ص 09.

⁶ إبراهيم الكراسنة، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-24.

- يعني نقص في راس المال، وفي ضوء حجم المخاطر لدى البنك فان مستقبل البنك مهدد مما يتطلب الدعم من المساهمين او مصادر خارجية اخرى؛
- يعني نقص كبير في راس المال مما يهدد البنك ويتطلب دعم فوري من المساهمين او اية مصادر خارجية اخرى.

2- جودة الاصول او الموجودات:

يتم تحليل جودة الأصول من خلال نوعية محفظة الأوراق المالية والتي تقاس من خلال مؤشرين هما المحفظة ذات المخاطر وسياسة التخلي عن الديون، وكذلك نظام ترتيب محفظة الأوراق المالية والذي يتضمن تحليل الميزانية وتقييم سياسة البنك في تقييم مستوى مخاطر المحفظة، وأخيراً الموجودات الثابتة حيث تبين جودة الأصول مستوى مخاطر القروض والاستثمارات والأصول الثابتة وكذلك العمليات خارج الميزانية، وبالتالي من المفروض أن يكون للبنك القدرة على تعريف وقياس ومراقبة المخاطر، وذلك لتقييم جودة الأصول مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى المؤنات للديون المشكوك في تحصيلها، بالإضافة إلى معايير أخرى تتمثل فيما يلي¹:

-سمعة المؤسسة؛

-الإستراتيجية المتبعة؛

-حجم العمليات المحققة من طرف المؤسسة المالية؛

-انضباط واحترام إجراءات تسيير القروض وإدارة مخاطرها؛

-نوعية محفظة القروض والاستثمارات؛

-نوعية نظام الإدارة ونظام المراقبة الداخلي.

ويأتي تصنيف الموجودات كما يلي²:

- يعني نوعية موجوداته قوية، وإدارة قوية للقروض، المشاكل معروفة ومحدودة والمخاطر طفيفة مقارنة بحجم راس المال ومقدرة ادارة البنك، حيث ان نوعية الموجودات في مثل هذا البنك لا تستدعي اية اهتمام رقابي؛

- تعني ان نوعية الموجودات مرضية وكذلك بالنسبة الى ادارة القروض، حيث ان مستوى وحدة تصنيف القروض والمشاكل الاخرى تحتاج الى اهتمام محدود من قبل السلطات الرقابية، (حجم المخاطر ينسجم وحجم راس المال ومقدرة الادارة)؛

- ان نوعية الموجودات والادارة اقل من مرضية، يعني ان نوعية الموجودات والمخاطر الاخرى تحتاج الى اهتمام من قبل السلطات الرقابية وهناك حاجة ماسة لتحسين مستوى ادارة القروض وادارة المخاطر من قبل الادارة (اتجاه تصنيف الديون يكون ثابت او قابل للتدهور)؛

- هناك ضعف في نوعية الموجودات وادارة القروض، هذا يعني ان مستوى المخاطر وكذلك مستوى الموجودات المصنفة مرتفع وغير مسيطر عليه بشكل كاف ويمكن ان يعرض البنك الى خسائر محتملة اذا تراكمت بدون معالجة؛

- ضعف كبير في نوعية الموجودات وادارة القروض مما يشكل تهديد مباشر الى الوضع المالي للبنك.

3- الادارة:

الإدارة السليمة عنصر أساسي في البنوك ولكن يصعب قياسها نوع ما، فيجب أن يعكس البنك مدى مقدرة مجلس الإدارة وإدارة البنك على القيام بالدور المنوط بهما، رغم ذلك هناك بعض المقاييس التي تحدد مدى سلامة الإدارة ومنها³:

-مستوى ونوعية ومعرفة الإدارة بنشاطات البنك؛

-مقدرة مجلس الإدارة والإدارة ككل على التخطيط والتعامل مع المخاطر؛

-العلاقات والمعاملات بين المدربين وكبار المساهمين؛

-كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية؛

-دقة وتوقيت وفعالية أنظمة المعلومات؛

-الالتزام بالقوانين والتعليمات.

¹شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، 2010-2011، 82

² إبراهيم الكراسنة، مرجع سبق ذكره، ص 25.

³بدان عبد الوهاب، ص 91.

ويأتي تصنيف الادارة كما يلي¹:

- يعني اداء قوي من قبل الادارة ومجلس الادارة وادارة قوية للمخاطر تتناسب وحجم ودرجة تعقيد المخاطر الكلية للبنك، بناء على ان المخاطر مسيطر عليها، ومجلس الادارة و الادارة ابدو مقدره على التعامل مع المخاطر بنجاح؛
- يشير الى ادارة مرضية تتناسب وحجم درجة خطورة البنك، يعني ان اهنالك نقاط ضعف طفيفة ولكنها ليست ذات اثر مادي يمكن ان تهدد البنك. بشكل عام فان المخاطر والمشاكل المهمة معرفة ومراقبة ومسيطر عليها بشكل فعال؛
- يشير الى ان اداء ادارة البنك ومجلس ادارته تحتاج الى نوع من التحسين والتطوير او الى ان ادارة المخاطر اقل من مرضية:
- ان مقدره الادارة او مجلس الادارة يمكن ان تكون غير كافية ولا تتناسب وحجم طبيعة وظروف البنك. ان المشاكل والمخاطر المهمة يمكن ان تكون غير معرفة، ومقاسة ومراقبة بشكل كاف؛
- يشير الى ضعف في الادارة ومجلس الادارة او ان ادارة المخاطر غير كافية الى الحد الذي يتناسب مع حجم البنك، يعني ان مستوى المخاطر عالية وان المشاكل غير معرفة ومراقبة بشكل كاف وتتطلب اجراء فوري من قبل مجلس الادارة للحفاظ على متانة البنك، مما يستلزم تغيير او تقوية الادارة او مجلس الادارة يمكن ان يكون ضروري؛
- يشير الى ضعف كبير في اداء الادارة او مجلس اداء الادارة او ادارة المخاطر، حيث ان الادارة او مجلس الادارة لم يبدو أي رغبة او مقدره على تصحيح الاوضاع او تطبيق ادارة مخاطر جيدة، يعني ان المخاطر غير معرفة وغير مراقبة بشكل كاف مما يهدد استمرارية البنك، مما يستدعي تغيير او تقوية الادارة او مجلس الادارة ضروري.

4- الربحية:

يعرف الربح بأنه الفرق بين الإيرادات والتكاليف على أنه الزيادة في العائد الناشئة عن المخاطرة، ويعرف أيضا الربح على أنه المبلغ المتبقي للمؤسسة بعد دفع عوائد عناصر الإنتاج التي تشترك في العملية الإنتاجية على أساس تعاقدية كالأجور و الفائدة والربح، بالإضافة إلى الالتزامات الأخرى كالضرائب وأقساط الإهلاك². يقيس هذا المؤشر مستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو المصرف وزيادة رأس المال، حيث ان المؤسسات المصرفية غير المربحة يمكن أن تتعرض لمخاطر الإعسار، لأن الربحية العالية غير العادية مثلا ربما: تعكس مخاطرة مفرطة يتبناها البنك³.

حيث يتم تقييم الكفاءة المالية للبنوك من خلال مجموع النسب والمؤشرات، ولعل أهم هذه النسب استعمال اهي نسب المردودية من معدل العائد على مجموع الأصول ومعدل العائد على الأموال الخاصة، حيث يمكن أن يحدد معيار الربحية هدفين أساسيين يتمثلان في مستوى قيمة النتائج وتطوراتها وكذلك نوعية و دقة هذه النتائج . وبالتالي يمكن تقييم نتائج البنك بدلالة الأبعاد التالية⁴:

- القدرة في توليد الأرباح غير الموزعة؛
 - مستوى الاستقرار في النتائج؛
 - مستوى تكاليف النشاطات؛
 - مستوى فعالية نظام الموازنة التقديرية ونظام الإعلام في المؤسسة؛
 - مستوى إدارة نشاطات المصرف والفوائد.
- ويأتي تصنيف الربحية⁵:
- يعني ان الايرادات قوية اكثر من كافية لدعم العمليات والاحتفاظ براس مال كاف؛

¹ إبراهيم الكراسنة، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-28.

² شوقي بورقية، مرجع سبق ذكره، ص 83.

³ يادان عبد الوهاب، دور الحوكمة النظام المصرفي في الحد من الازمات المالية والمصرفية حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الشلف، 2008/2007، ص 92.

⁴ شوقي بورقية، مرجع سبق ذكره، ص ص 83-84.

⁵ إبراهيم الكراسنة، مرجع سبق ذكره، ص 29.

- يعني ان الإيرادات مرضية وان الإيرادات كافية لدعم العمليات وللاحتفاظ بمستوى كاف من راس المال والمخصصات بعد ان يتم الاخذ بعين الاعتبار نوعية الموجودات، والنمو والعوامل الاخرى التي تؤثر على كمية ونوعية واتجاه الإيرادات؛
- تشير الى ضرورة تحسين الإيرادات، ويمكن ان تكون الإيرادات لا تدعم بشكل كامل العمليات؛
- يعني ان الإيرادات غير كافية لدعم العمليات وللإبقاء على مستوى كاف من راس المال والمخصصات، يعني ان إيرادات البنك متقلبة وتعاني من صغر حجم الهامش، او من الممكن ان تكون متراجعة عن الفترة السابقة؛
- يعني ان الإيرادات غير كافية بشكل كبير ويعاني من خسائر يمكن ان تشكل تهديدات على مستقبل البنك.

5- السيولة :

تنشأ إدارة السيولة من حقيقة أن هناك مفاضلة بين السيولة والربحية، وأن هناك تبايناً بين عرض الأصول السائلة والطلب عليها، وبين ما لا يستطيع البنك السيطرة على مصادر أمواله من الودائع، يمكن السيطرة على استخدامات هذه الأموال، وعلى ذلك فإن هناك أولوية تعطى لموقف السيولة عند توظيف الموارد¹. في كثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للبنوك بسبب سوء الإدارة للسيولة ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة. مؤشرات السيولة تشمل بشكل عام جانب الأصول والخصوم ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين البنوك والتمويل من البنك المركزي، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير، ولتغطية هذه الجوانب يمكن النظر إلى بعض المؤشرات التالية²:

- التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية؛

- نسبة الودائع إلى القروض؛

- هيكل إستحقاق الأصول والخصوم؛

- سيولة السوق الثانوية.

تصنف السيولة كما يلي³:

- يعني ان السيولة وادارتها قوية وان البنك لديه مصادر مؤكدة للحصول على الاموال بشروط جيدة لمقابلة الالتزامات الحالية والمستقبلية؛
- يعني مستوى مرضي من السيولة وكذلك ادارتها، وان لدى البنك مصادر تمويلية وبشروط مقبولة لمقابلة الاحتياجات الحالية والمستقبلية(يمكن ان يكون في ادارة السيولة ضعف بسيط)؛
- يعني ان مستوى السيولة وادارتها بحاجة الى تحسين وان البنك يمكن ان يعاني من عدم القدرة على الحصول على الامور بشروط جيدة لمقابلة احتياجاته؛
- يعني ان مستوى السيولة وادارتها غير كافية، وكذلك يكون البنك غير قادر على الحصول على الاموال بشروط ميسرة؛
- يعني ان مستوى السيولة وادارتها غير كافية وبشكل حرج والتي يمكن ان تشكل تهديد على مستقبل البنك، يعني ان البنك بحاجة الى مصادر الدعم التمويلية الخارجية لمقابلة التزاماته.

6- مؤشرات درجة حساسية مخاطر السوق Indicators Risk Sensitivity to Market

وتتعلق هذه المؤشرات بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، إذ إن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع وكل منها له مقاييس مختلفة⁴. حيث أن تقييم مخاطر السوق على العوامل التالية⁵:

¹شوقي بوقربة، مرجع سبق ذكره، ص 84.

²يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية. ، مجلة الباحث، عدد 10، ورقة، 2012، ص 209.

³إبراهيم الكراسنة، مرجع سبق ذكره، ص ص 30-31.

⁴علي عبد الرضا حمودي العميد، مؤشرات الحيلة الكلية وامكانية التنبؤ المبكر بالازمات – دراسة تطبيقية حالة العراق- ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي.

⁵إبراهيم الكراسنة، مرجع سبق ذكره، ص 30.

- درجة حساسية إيرادات البنك ورأس المال للتغيرات المعاكسة في سعر الفائدة وسعر الصرف، سعر البضائع، وأسعار الأسهم؛
- درجة تعقيد نشاطات البنك في الأدوات غير المحتفظ بها للمتاجرة؛
- طبيعة ودرجة تعقيد مخاطر السوق الناجمة عن مخاطر عمليات البنك الأجنبية؛
- مقدرة الإدارة على تعريف، مراقبة وضبط وقياس مخاطر السوق قياسا مع حجم البنك ودرجة تعقيد نشاطاته.

تصنيف الحساسية لمخاطر السوق¹:

- يعني ان مخاطر لسوق مسيطر عليها وان احتمالية تأثيرها على راس المال والايرادات ضعيفة جدا، وان ادارة المخاطر لدى البنك قوية مقارنة مع حجم ودرجة تعقيدات البنك؛
- يعني ان الحساسية لمخاطر السوق مسيطر عليها وهناك احتمال ضعيف ان تؤثر هذه المخاطر على مستوى الايرادات ورأس المال ، وان ادارة المخاطر بحاجة الى تطوير في ضوء حجم ودرجة تعقيدات مخاطر السوق المأخوذة من قبل البنك(يمكن ان يكون مستوى الايرادات ورأس المال غير كاف لدعم مخاطر السوق المأخوذة من قبل البنك)؛
- يعني ان ضبط مخاطر السوق يحتاج الى التحسين او ان هناك احتمالية ان تؤثر مخاطر السوق على مستوى الايرادات ورأس المال، يعني ان ادارة المخاطر بحاجة الى تطوير في ضوء حجم ودرجة تعقيدات مخاطر السوق المأخوذة من قبل البنك (يمكن ان يكون مستوى الايرادات ورأس المال غير كاف لدعم مخاطر السوق المأخوذة من البنك)؛
- يعني ان ضبط مخاطر السوق غير مقبول وهناك احتمال كبير ان تتأثر إيرادات البنك ورأس المال بالتغيرات المعاكسة لمخاطر السوق، يعني ان مستوى ادارة المخاطر غير كاف في ضوء حجم البنك ومستوى حجم المخاطر لدى البنك (ان مستوى الايرادات ورأس المال تكون غير كافية لدعم مخاطر السوق من قبل البنك)؛
- ان ضبط مخاطر السوق غير مقبول او ان مستوى مخاطر السوق المأخوذة من قبل البنك تشكل تهديدا لمستقبل البنك، يعني ان ادارة المخاطر تكون ضعيفة بشكل كبير في ضوء حجم البنك .

المطلب الثالث: تصنيفات البنوك

تتراوح درجات تصنيف البنوك الى خمسة مستويات على النحو التالي²:

التصنيفات	درجة التصنيف	مضمون التصنيفات
التصنيف "1"	قوي "Strong"	- يعد البنك مؤسسة مالية سليمة في كافة المجالات، وأي نقاط ضعف لديه تكون ذات طبيعة ثانوية ويمكن معالجتها بطريقة روتينية و يمكن له بصفة عامة تحمل تقلبات السوق ولا يدعو وضع هذا البنك للقلق؛
التصنيف "2"	مرضي Satisfactory	يعد البنك مؤسسة مالية سليمة أساسا ولكن توجد نقاط ضعف بسيطة قابلة للتصويب في ظل الظروف العادية، ويمكن له تحمل تقلبات السوق ويحتاج إلى رقابة عادية؛
التصنيف "3"	معقول "Fair"	تتوافر عدة نقاط ضعف أكثر قد تعرض البنك إلى المزيد من المخاطر، وتقلل من قدرته على تحمل تقلبات السوق، مما يتطلب من البنك رقابة أكثر من عادية؛
التصنيف "4"	هامشي "Marginal"	يعاني البنك من ضعف خطير في النواحي المالية والإدارية وهو غير قادر على تحمل تقلبات السوق و يحتاج إلى إجراءات فورية لتصويب أوضاعه، مما يتطلب رقابة لصيقة؛
التصنيف "5"	غير مرضي "Unsatisfac"	حالة البنك أسوأ من البنوك في التصنيف رقم (4) ويحتاج إلى مساعدة عاجلة من المساهمين أو من أي مصادر أخرى، مما يتطلب رقابة

¹ إبراهيم الكراسنة، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-32.

² سمير الخطيب، قياس إدارة المخاطر بالبنوك: منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص ص 78-79.

مستمرة.	tory"
---------	-------

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على
سمير الخطيب، قياس إدارة المخاطر بالبنوك :منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة
المعارف، الإسكندرية، 2005، ص ص 78-79.

نلاحظ من الجدول اعلاه ان نظام ترتيب البنوك وفقا لنظام (CAMELS) يستند على تقدير درجة لكل من راس المال وجودة الاصول والادارة والربحية والسيولة والحساسية لمخاطر السوق وتندرج هذه الدرجات تنازليا من "1" الى "5"، وذلك مع مراعاة الوضع النسبي للبنك بين المجموعة المثيلة من حيث الحجم وطبيعة النشاط، حيث يتم الوصول الى التقييم النهائي للبنك من خلال المتوسط الحسابي لدرجات عناصر التقييم الستة. المحور الثالث: علاقة الازمة المصرفية بمؤشرات الانذار المبكر (CAMELS):
يهدف هذا النظام الى تقييم وضع الجهاز البنكي، ومراقبة ادائه، والكشف المبكر على اية مشاكل او صعوبات قد يتعرض لها، وهذا لتمكين السلطات المعنية من اتخاذ الاجراءات الوقائية الملائمة في الوقت المناسب، ويسعى هذا النظام لمعرفة ما اذا كانت احتمالات حدوث الازمة قد يصاحبها استجابة من قبل المؤشرات الرئيسية، ام لا، ففي حال ظهور استجابة من احد المؤشرات الرئيسية تكون مكلفة وتتطلب من السلطات المعنية اتخاذ الاجراءات منها على سبيل المثال¹:

- جمع معطيات دقيقة عن اوضاع البنوك في الجهاز البنكي؛
- اجراء اتصالات مع مدراء البنوك؛
- جمع معلومات عن اوضاع العملاء الرئيسيين في السوق؛
- اعادة جدولة اوضاع البنوك المالية؛
- اتخاذ اجراءات رقابية احترازية.

مما يعني أن المصرف سليم بصورة أساسية، و يعطي مؤشرات على أن أداءه قوي بالنسبة للأرباح، ونمو أصوله بصورة جيدة، كما أن خبرة الإدارة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية و تحليل المخاطر المتعلقة بها و تحديد مستويات مناسبة لرأس المال اللازم لها جيدة، بالإضافة إلى معقولية توزيع الأرباح، كما أن حجم الأصول المتعثرة منخفض ومخصصاتها كافية.
كما يعمل نظام (CAMELS) على إجراء تحليل شامل لأداء المصرف ومقارنته مع مستوى الصناعة في البيئة المصرفية، مما يساهم في رسم سياسة وخطط محكمة للإدارة من خلال التركيز على العناصر السلبية التي تحتاج إلى عناية خاصة².

الخاتمة:

نرى في الاخير، أن الاضطرابات المالية تشكل تهديدا لمختلف اقتصاديات الدول باعتبار أن ركيزة الاقتصاد في أي دولة هو النظام المصرفي والمالي، حيث كشفت الآثار الكبيرة للأزمات المالية التي شهدتها مختلف الاقتصاديات عن هشاشة الأنظمة الاقتصادية والمالية، تمثل أساسا في انهيار البنوك والمؤسسات المالية الدولية.

¹دعاء محمد زابدة، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني – دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص ص 62-63.
² نفس المرجع السابق.

كما تبين الازمات عن الترابط والحساسية بين مكونات الاقتصاد العالمي، حيث تنتقل عداها بسرعة فائقة متجاوزة الحدود والقيود. مبرزة محدودية ميكانيزمات اقتصاد السوق لوحدها في التصدي للأزمات. ومما لا شك فيه أن النظام البنكي يلعب دورا أساسيا ضمن النظام المالي ككل، ومن ثم في الاقتصاد الوطني لأي دولة. وتبرز أهميته في أنه يساهم في تمويل الاقتصاد، وأن أي اضطراب يواجه هذا النظام في بلد ما لم يعد مقصورا في الحدود القطرية لهذا البلد، بل أصبح يمتد إلى أسواق وبلدان أخرى. وفي مقابل ذلك اظهرت الأزمات المالية المتتالية أن النظام البنكي يمكن أن يكون كذلك سببا رئيسيا في انهيار الاقتصاد وإفلاس الدولة هذا من جهة.

وباعتبار نظام(CAMELS) احد المؤشرات التي يجب على البنوك ان تعتمد عليها لتساعدها على تحليل الوضعية المالية للبنك من أجل إعطائه درجة تصنيف معينة تمكنه من اتخاذ مجموعة من الإجراءات الوقائية اللازمة، في حال حدوث ازمة مصرفية.

ومن خلال دراستنا هذه، استخلصنا النتائج التالية:

- إن الأساس النظري في أي اقتصاد هو التوازن والاستقرار، وأن الاستثناء هو الأزمات، لكن الواقع العملي أظهر العكس، حيث أصبحت القاعدة هي الأزمات والمشاكل الاقتصادية؛
- هناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى حدوث الأزمات، منها ما يتعلق بالجانب الاقتصادي كتغيرات في سعر الصرف أو عجز في ميزان المدفوعات وزيادة المديونية الخارجية، ومنها ما هو ناتج عن عدم الاستقرار السياسي بالإضافة إلى عوامل اجتماعية كالبطالة، حيث أصبحت الأزمات والمشاكل الاقتصادية شائعة الحدوث في هذا العصر رغم أن الأساس هو التوازن والاستقرار.
تعتبر عملية تقييم الأداء مرحلة من مراحل الرقابة المصرفية الفعالة؛
يعتبر (CAMELS) نظام للإنذار المبكر بالأزمات، حيث يعمل على تحليل الوضعية المالية للبنك من أجل إعطائه درجة تصنيف معينة تمكنه من تحديد الإجراءات الوقائية اللازمة؛
تؤدي مؤشرات نظام (CAMELS) للإنذار المبكر بالأزمات معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف في البنوك، الأمر الذي يساهم في زيادة كفاءة العمل المصرفي وتدعيم فعاليته.